أثر التطور التكنولوجي في العلاقات الدولية

The impact of technological development

on international relations

الباحث

م. م. ضياء صبحي خلف هلال

كلية الإمام الأعظم - الجامعة

Diaa Sobhi Khalaf Hilal

Imam Al-Azam University College

dyasbhykhlf@gmail.com

07800036185

المستخلص

إن موضوع دور المتغير التكنولوجي في توجيه العلاقات الدولية يعد مجالا خصبا للبحث مستقبلا نظرا لأهميته البالغة، كما أنه يمكن عكس متغيرات الموضوع ليصبح أثر العلاقات الدولية على التكنولوجيا وهو ما يحتاج إلى دراسة موازية، أما عمليا يمكن الإشارة إلى أن بناء نظام تكنولوجي يساير التطورات الحاصلة، ويؤدي إلى ضمان المكانة والقدرة على توجيه مسار العلاقات الدولية.

الكلمات المفتاحية:

١. الثورة التكنولوجية

٢. العلاقات الدولية

٣. النظام الدولي الجديد

Abstract:

The topic of the role of technological variables in directing international relations is a fertile field for future research due to its extreme importance. Moreover, the variables of the topic can be reversed to become the impact of international relations on technology, which requires a parallel study. In practice, it can be noted that building a technological system keeps pace with current developments. It leads to ensuring the status and ability to direct the course of international relations.

key words:

1. Technological revolution
2. International Relations
3. New international order

المقدمة

عدت الثورة التكنولوجية من أبرز مظاهر التطور الذي شهده العالم والتي اتسمت باختراعات هائلة كان لها الأثر الكبير على حياة الإنسان، ومما لا يمكن إغفاله أن تلك التطورات التي كان لها الأثر البارز على القواعد القانونية، سواء من خلال توسع بعض المفاهيم التقليدية أم من خلال إيجاد مصطلحات جديدة ترافقت مع نشاطات وأساليب معاصرة فرضها التقدم في المجال التكنولوجي، فاختراع الانترنت ومنصات التواصل الاجتماعي واكتشاف وسائل النقل المتطورة، كالطائرات، والقطارات السريعة، سهلت عملية التواصل بين الدول والشعوب وترافق معها بروز تحديات ومشاكل جديدة، أو لربما كانت محدودة بالجانب الوطني دون الاهتمام الدولي والتي أدت إلى تنافس وحروب من نوع جديد لم تنص عليها القواعد التقليدية كالحروب الالكترونية التي فرضت واقعاً أمنياً جديد عرف بالأمن السيبراني.

أن التطور التكنولوجي انعكس أيضاً على هيكل النظام الدولي هو الآخر، وليس على القواعد القانونية فحسب، والذي تحول هو الآخر من الثنائية القطبية الذي عرف كتلتين متعادلتين هما: الولايات المتحدة، والدول الغربية من جهة أولى، والاتحاد السوفيتي ومعه الدول الشرقية الاشتراكية من جهة ثانية، ليتحول بانهيار الكتلة الثانية لتحتكر الأولى السلطة والتحكم بالعالم ضمن ما يعرف بالنظام الدولي الجديد الذي ركز على الأفكار الرأسمالية وسيادة السوق الحرة، واتخذ من الدول والمنظمات الحكومية كفاعلين دوليين.

ثم انتقل إلى مرحلة أخرى ركزت على بروز المؤسسات النقدية والمنظمات غير الحكومية، إضافة للدولة والمنظمات الحكومية، ضمن ما يعرف بالنظام العالمي الجديد، والذي ركز على ظاهرة العولمة وما أسفر عنها من نتائج كان أبرزها التركيز على الثروة، وتهميش السيادة الوطنية من خلال تجاوز الحدود السياسية، وجعل كل ما هو وطني خاضع للقواعد الدولية الجديدة، والجدير بالذكر أن ذلك كله أدى إلى بروز قضايا جديدة أصبحت محط اهتمام القانون الدولي[١].

تحتاج الدول والمجتمعات الإنسانية إلى وجود قواعد قانونية تنظم العلاقة بين جميع الأطراف بما يضمن حقوق الجميع وتجريم كل من يحاول انتهاكها، ومن أجل أن تحترم تلك القواعد لابد أن تتمتع بصفة الإلزام؛ وتتحمل أية دولة مسؤولية مخالفة ذلك، وعلى هذا الأساس ظهرت العديد من القواعد القانونية العرفية والمكتوبة، كل منها يختص بتنظيم شأن معين، والملاحظ أن تلك القواعد تحتاج إلى تحديث بين مدة وأخرى بما ينسجم مع طبيعة المجتمع والنظام الدولي والتطورات التكنولوجية.

(١) التكنولوجيا الرقمية وتطبيقاتها، إبراهيم عبدالله البلطان، ط١، دار الشروق للنشر والتويع، مصر، ٢٠١٣، ص٢٧.

ومع بروز قواعد القانون الدولي ونتيجة لتطور الحياة العامة وبفضل التطور التكنولوجي، بات من الضروري أن تتطور القواعد مع تطور التكنولوجيا بما يحفظ مصالح الجميع ويحدد واجباتهم، فضلاً عن استحداث أشخاص جدد ضمن أشخاص القانون الدولي إذ لم تعد الدولة الشخص الوحيد، بل تبعته المنظمات والشركات وحتى الأفراد وارتبطوا بقواعد السلم والأمن الدوليين، وقد عدت الثورة التكنولوجية من أبرز مظاهر التطور الذي شهده العالم والتي اتسمت باختراعات هائلة كان لها الأثر الكبير على حياة الانسان، ومما لا يمكن إغفاله أن تلك التطورات[1].

أولاً: أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على مفاهيم التكنولوجيا وتبيان أثر التطور التكنولوجي في العلاقات الدولية، حيث كان الزخم التكنولوجي الذي بدأ بظهور الواضح مع أواخر القرن العشرين حتى الآن بمثابة نقلة نوعية، حيث قادت الى تغيرات كثيرة في العلاقات الدولية أدت إلى بروز فواعل جديدة في نظام الدولي، وتحجيم العالم وكأنه قرية صغيرة ولم يعد فيه أي مجتمع مهما كان صغيراً أو متخلفاً أو بعيداً أو معزولاً عن التأثيرات العالمية.

ثانياً: إشكالية البحث:

تمكن الإنسان من تطوير الموارد المتاحة أمامه لتسخيرها في خدمته، فاخترع الوسائل التقنية، وطورها حتى باتت تشكل ثورة تكنولوجية ومعلوماتية ميزت هذا العصر عن غيره، حيث دخلت التكنولوجيا في جميع جوانب حياة الإنسان، وأصبحت ظاهرة عامة ومهمة موجودة في كل مكان، وفرضت التكنولوجيا المعاصرة واقعاً دولياً جديداً في المجال الإلكتروني الذي حول التعامل الدولي إلى العالم الافتراضي والذي أدى إلى بروز أشخاص دوليين إضافة للدول والمنظمات، وعليه تثار لدينا إشكالية البحث في التساؤل الرئيسي: **ما هو التأثير التي أحدثه التطور التكنولوجي في قواعد القانون الدولي؟**

وتثار لدينا العديد من الأسئلة المطلبية أهمها:

١. كيف تعرف التكنولوجيا من منظور القانون الدولي وماهي المراحل التي أدت إلى تطورها؟
٢. ما مدى تأثير التكنولوجيا الحديثة على العلاقات الدولية؟

(١) القانون الدولي لحقوق الانسان في ظل العولمة، عماد خليل ابراهيم، ط١، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١٢، ص٢٥.

ثالثاً: هيكلية البحث:

في سبيل حل الإشكالية التي ذكرناها سابقاً سوف نقوم بتقسيم البحث إلى **مبحثين**، سأدرس في **المبحث الأول** الطبيعة القانونية للتكنولوجيا، وذلك ضمن مطلبين: **المطلب الأول** بعنوان مفهوم التكنولوجيا وخصائصها، والمطلب الثاني بعنوان علاقة التكنولوجيا بالمفاهيم الأخرى.

وفي **المبحث الثاني** سأتناول العلاقات الدولية وتأثرها بالتكنولوجيا، وذلك ضمن مطلبين: **المطلب الأول** بعنوان النظام الدولي الجديد في العلاقات الدولية، **والمطلب الثاني** بعنوان النظام العالمي الجديد في العلاقات الدولية.

المبحث الأول

الطبيعة القانونية للتكنولوجيا

نظراً للأفكار وأنماط الحياة التي يروجون لها والتغييرات العميقة التي تحدثها في حياتنا من خلال الأدوات المعاصرة مثل الإنترنت وأجهزة الكمبيوتر والأجهزة الذكية وغيرها، أصبحت التكنولوجيا الآن جزءاً مهماً مما نحن عليه كمجتمع، وبحسب توجيهات الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٠، فهو من احتياجات الحياة التي بدونها يصبح الإنسان غير متعلم ويصبح شخصاً أمياً في القراءة والكتابة[١].

ومفهوم التكنولوجيا مصطلح حديث نسبيًّا لم تألفه المجتمعات السابقة، على الرغم من وجوده الدلالة، وتداوله، والذي يشير الى الدلالة على الفاعلية الذهنية والنشاط الفكري والجسدي للتطورات الإنسانية خلال مراحلها المتعاقبة، بهدف التغلب على الطبيعة، ومن أجل إعطاء معنى حقيقي للتكنولوجيا لا بد من تحديد مفهومها المتداول وتطورها عبر العصور.

وبناء على ما تقدم سنقوم بتقسيم هذا المبحث الى مطلبين، حيث سندرس في المطلب الأول مفهوم التكنولوجيا وخصائصها، وفي المطلب الثاني علاقة التكنولوجيا بالمفاهيم الأخرى.

المطلب الأول: مفهوم التكنولوجيا وخصائصها

دخلت التكنولوجيا كل جانب من جوانب الحياة البشرية بفضل قدرة الإنسان على تطوير الموارد الموجودة تحت تصرفه واستخدامها، ونتيجة لذلك أصبحت ظاهرة عالمية وهامة موجودة في كل مكان وعلى مستوى القانون الدولي، حيث تكتسب التكنولوجيا أهميتها نظراً لفوائدها وسماتها التي تفيد الفرد والمجتمع ككل[٢].

أولاً: مفهوم التكنولوجيا:

يعد لفظ التكنولوجيا المصطلح الأكثر شيوعاً بين المواطنين في الوقت الحاضر، وبقدر كثرة شيوعه واستخدامه بين الناس ازداد بالغموض واللبس في تحديد تعريف شامل مانع يتم الاتفاق عليه فقد اكتسب هذا المفهوم قوة ميتافيزيقية ومرونة عاليتين.

---

(١) تكنولوجيا المعلومات، علاء عبد الرزاق السالمي، ط١، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠، ص١٩.

(٢) القوة في الفضاء السرياني، أنديرا عراجي، ط١، دار ميرزا للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ٢٠١٩، ص٣٨.

وعلى الرغم من ذلك يمكن القول، إذ يشير لفظ التكنولوجيا في اللغة العربية إلى كلمة التقنية أو التقانة، وهي مشتقة من الفعل (أتقن)، معنى أتقن الصنعة أو أحكمها (التقن الرجل الحاذق) بمعنى المتقن لكل شيء، كما ورد ذكرها في القرآن الكريم بقوله تعالى (وَتَرَى الجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ) وبذلك فإن مفهوم التكنولوجيا تعني ان الخبرة مرتبطة بأصل الإنسان.

أما في اللغة الانكليزية فإن مفهوم التكنولوجيا مشتق من كلمة يونانية تتكون من مقطعين (Techno) بمعنى الأسلوب أو الطريقة أو الفن، أما مقطع (logos) بمعنى المنطق أو الكلام.

أما اصطلاحاً فقد تباينت التعاريف إزاءها بتباين المفكرين ووجهات نظرهم وكل حسب اجتهاده وفكره، فهنالك ثمة رؤية وظيفية تكشف عن إمكانية تطبيق التكنولوجيا على القضايا الاجتماعية، في حين أن الرؤية السلوكية تؤكد على دمج رأس المال بالمهارات البشرية الذي يفضي إلى المخرجات المرغوب بها[١].

فقد عرفها قاموس السياسة الدولية بدلالة حل المشاكل بالتأكيد على البحث العلمي من خلال القول بأنها (تطبيق المعرفة العلمية لحل المشكلات في حقل الفنون العلمية بالاعتماد على البحث العلمي) في حين ورد تعريف التكنولوجيا في الموسوعة البريطانية للإشارة إلى التأثير على الاتصال الإنساني، والذي عرف التكنولوجيا بأنها تتضمن تطبيقات المعرفة في العلوم الطبيعية لما له تأثير في تطور المعرفة، ولها دور أساسي بالنسبة للاتصال الإنساني وحياة الإنسان).

أما في قاموس العلاقات الدولية فقد ورد مفهوم التكنولوجيا على أنها (تطبيق المعرفة العلمية والمهارات الإنسانية لحل المشكلات في حقل الفنون العلمية أو الصناعية وبالاعتماد على البحث والتطوير من خلال اكتساب خبرات جديدة).

وبحسب الدكتور خالد حمزة المعيني، فإن التكنولوجيا تُعرّف من حيث الخبرات والمهارات المتراكمة (هي مجموعة من الخبرات والمعارف المتراكمة والمتاحة، والمادية والتنظيمية والإدارية، والوسائل التي يستخدمها الإنسان في أداء العمل أو وظيفة في مجال حياته اليومية لإشباع الحاجات المادية والمعنوية على مستوى الفرد والمجتمع)، بحسب تجربة أسامة المكتب خولي فقد عرفها (المعرفة والخبرة المكتبية والأدوات والوسائل المادية والتنظيمية التي تلبي احتياجات المجتمع من السلع والخدمات)[٢].

(١) التغيير التكنولوجي واشكالية التنافس على المستوى الدولي، سرمد عبد الستار امين العبيدي، أطروحة مقدمة الى مجلس كلية العلوم السياسية جامعة النهرين لنيل شهادة الدكتوراه، بغداد، ٢٠٠٠، ص٣٥.

(٢) القانون الدولي لحقوق الانسان في ظل العولمة، عماد خليل ابراهيم، المرجع السابق، ص٥٢.

كما عرفها البعض الآخر بدلالة الوسائل التطبيقية بأنها (الأدوات والوسائل التي تستخدم الأغراض عملية تطبيقية، والتي يستعين بها الإنسان في عمله لإكمال قواه وقدراته وتلبية تلك الحاجات التي تظهر في إطار ظروفه الاجتماعية).

ومن خلال عرضنا لمعنى مصطلح التكنولوجيا يبدو أن هناك تبايناً واضحاً وصعوبة بالغة في صياغة تعريف دقيق لها، ويعود ذلك الى جملة من الأسباب منها:

١- تداخل مفهوم التكنولوجيا واقترانه مع ألفاظ قريبة منه، سواء بين اللغات المتعددة، أو اللغة الواحدة.

٢- التعقيد في المفهوم الذي يظهر بسيطاً ومحدداً، ثم يتحول إلى صعب غير محدد لا يمكن حصره، لعدم الاتفاق على تحديد الضوابط التي تحكمه.

٣- التغير السريع في النواحي العلمية والذي يرافق عملية التحديث للمفاهيم نفسها من حيث الشكل والمضمون.

٤- عدم التمييز بين أنماط ومستويات التكنولوجيا المتعددة والمتباينة، والتي قصرت الحديث على أشكال معينة عند الحديث عن إرساء الأسس الصحيحة لمفهوم التكنولوجيا.

٥- عدم التمييز بين الجانب الملموس من منتجات وظواهر غير ملموسة ومن مهارات وخبرات وأساليب متنوعة.

ثانياً: خصائص التكنولوجيا:

١- التسارع والحداثة.

من أبرز سمات التكنولوجيا الحديثة الحداثة والسرعة لأنهما يحاولان التنافس مع الوقت، وهو جانب أساسي للغاية، ويحاولون أيضاً تحويل الوقت إلى عامل متغير بحيث يمكن تركيز المنافسة على تقصيرها حيث أصبحت المسافات والوقت أقصر، ويعتقد الفيلسوف الألماني هار تموت روزا أن السمة الأساسية للحداثة هي التسارع أي زيادة السرعة، كما يعتقد أن الوقت والسرعة هما العاملان الأساسيان للتغيير والحداثة[١].

فبينما كان يحتاج الشخص إلى ساعة ليقطع مسافة ٢٠ كم فقط، أصبح الآن وبظل التكنولوجيا الحديثة وخلال الساعة ذاتها يقطع ملايين الأميال، وبعد أن أحتاج لأسابيع أو شهور لقطع المسافة بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وهو يجوب البحار، أصبح بإمكانه أن يقطع المسافة في غضون ساعات محدودة، وكل هذا جاء بفضل اختراع الطائرات والقطارات والسيارات ووسائل النقل

(١) الحافات الجديدة» التكنولوجيا وأثرها على القوة في العلاقات الدولية، خالد المعيني، ط١، دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، ٢٠٠٩، ص٢٠.

الأخرى، ولقد تغيرت النظرة التقليدية للزمن وأصبح ما كان مستحيلاً في الماضي ممكناً وحقيقة اليوم، بفضل السرعة، ومما سبق يمكن توضيح أهم خصائص التسارع فيما يلي:

أ- ساهم التسارع وإلى حد كبير في تطوير الحياة الاجتماعية والاقتصادية والصناعية، وغيرت الصورة النمطية للمجتمعات بشكل كبير عما كان سائداً.

ب- اكتشاف أجهزة إلكترونية أكثر دقة، لم تكن معروفة من قبل، والتي تمتاز بالسرعة العالية مقارنة بالآلات والأجهزة الأخرى.

ج- تغير العديد من مفاهيم المؤسسات العلمية والبحثية والشركات وبشكل جذري وذلك لتتماشى مع روح العصر وتحقق الرخاء في المجتمع.

٢- العالمية.

يعتبر أحد المصطلحات الشائعة الاستخدام في مجالات القانون والعلاقات الدولية هو «عالمي»، لكن هذا المصطلح يخفي عدداً من القضايا، بما في ذلك حقيقة أنه لا يوجد تعريف شامل له لأنه ليس نظاماً قانونياً، وفي نفس الوقت يعتبر أكبر تهديد لسيادة الدولة ووجودها، حيث انه يقوم على عبور واسع النطاق للحدود، وما يجعل تكنولوجيا اليوم فريدة من نوعها هو انعكاس للاقتصاد العالمي المتغير، خاصة مع ظهور مشاكل عالمية مثل قضايا حقوق الإنسان والبيئة والكوارث الطبيعية[١].

وهناك تداخل كبير بين كلاً من مصطلحي العالمية والتكنولوجيا بحيث يكمل كل منهما الآخر، خاصة عند الحديث عن التكنولوجيا، فالعلاقة التي تربط بينهما هي علاقة طردية، بمعنى أنه كلما تطورت التكنولوجيا وأصبح من الضروري أن تشمل العالم بأسره، كلما تكون ظاهرة العالمية من أبرز خصائص التكنولوجيا نفسها[٢].

وهكذا فإن العالمية ظاهرة واسعة وديناميكية، لكنها تشير إلى أنها مرتبطة بالجانب القانوني، وتحديداً بمبدأ السيادة، فضلاً عن التطورات الدولية، التي تؤكد على أنها تمثل إزاحة الجدران والحواجز بين الدول من خلال بعدين اثنين، هما[٣]:

أ- البعد الأول: تشكيل القرية الصغيرة، بمعنى تحويل العالم إلى قرية صغيرة تتلاقى فيها أجزائها، أي سهولة الانتقال والتنقل بين جميع دول العالم.

---

(١) إشكالية الثقافة التكنولوجية وجاهزية التعليم الإلكترونية ومقرراته، حسيني وليد وآخرون، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، ٢٠١٩، ص٢١٦.

(٢) تدويل الدساتير الوطنية، هيلين تورار، ترجمة: باسيل يوسف بجك، ط١ منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٠، ص٦٧.

(٣) القانون الدولي لحقوق الانسان في ظل العولمة، عماد خليل ابراهيم، المرجع السابق، ص٤٥.

ب- البعد الثاني: التكنولوجيا العالمية، بمعنى التركيز على الاختراعات والابتكارات الجديدة ومحاولات نشر التكنولوجيا في ظل المنافسة بين القوى العظمى.

٣ - المرونة التقنية.

نظرًا لأن العقل البشري هو مصدر طاقة متجددة لا ينفد أبداً، فإن جوهر التكنولوجيا الحديثة هو الاعتماد عليها بدلاً من المجهود البدني، وفقاً لوجهة النظر هذه تلعب المرونة التكنولوجية دوراً استشرافياً من خلال تحسين القدرة التنافسية للدول والمؤسسات، أو من خلال تمكين قدرة الدول والمؤسسات على تحسين ومعرفة تطلعات ورغبات المستفيدين منها، من خلال اكتشاف آليات جديدة تساعد في تطوير مجتمع المعلومات[١]، ولعلَّ أهم أسباب وجود المرونة في مجال التكنولوجيا الأسباب الآتية:

أ- تطوير آليات النمو التكنولوجي، وذلك من خلال نقل التكنولوجيا إلى جميع دول العالم بسهولة مما يساعد على زيادة الإنتاج وخفض التكاليف وزيادة التبادل التجاري.

ب- التحكم بالمعلومات، وذلك من خلال جمع المعلومات الكافية للمنافسين في جميع قطاعات ومجالات الحياة البشرية.

هـ- الاستخدام الأمثل للمواد من خلال التخطيط لتحقيق الاستغلال الأمثل لها، واستثمار الموارد إلى أقصى حد يمكن الاستفادة منها.

د- تحسين عملية اتخاذ القرار بما يلبي تطلعات ورغبات المستفيدين سواء أكانوا أفراداً أم مجموعات وبما يحقق التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: علاقة التكنولوجيا بالمفاهيم الأخرى

تتقاطع التكنولوجيا كعلم مع كلمات علمية أخرى، والتي قد تشترك معها في بعض النواحي وتختلف عنها في نواحٍ أخرى، وثمة معايير أكاديمية تساهم في تحديد التمايز والتباين بين مصطلح المفاهيم العلمية الراميةً إلى فصل التكنولوجيا عن المصطلحات الأخرى التي تتداخل معها في مجال الاختصاص لا تعيقه الترجمة الحرفية، أو المحتوى وراء المصطلح، أو حتى التحدي المتمثل في إنشاء معيار يغطي الجميع ويعطي نتائج صحيحة، ولكن هذا لا يمنع من المحاولة العلمية التي تستهدف تمييز التكنولوجيا عن المصطلحات الأخرى التي تتداخل معها في مجال الاختصاص.

(١) تقانة المعلومات وإدارة المعرفة وأثرها في الخيار الاستراتيجي، إبراهيم محمد حسن، أطروحة مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية لنيل شهادة الدكتوراه، بغداد، ٢٠٠٧، ص٥٤.

أولاً: علاقة التكنولوجيا بالعلم:

ترتبط التكنولوجيا بالعلم ارتباطاً وثيقاً، بحيث أصبح من الصعب التمييز بينهما حتى وصلوا حد التماثل والتشابه بينهما، لكن هذا لا يعني عدم وجود مؤشرات تمايز أو اختلاف بينهما، إذ إن هنالك العديد من هذه المؤشرات[١]، ومن أجل تحديد طبيعة العلاقة بين التكنولوجيا والعلم لا بدَّ من إبراز مفهوم العلم، وأوجه التشابه والاختلاف بينه وبين مفهوم التكنولوجيا.

على الرغم من أن كلمة «علم» مشتقة من المعرفة، فقد عرّفها ديفيد هيرتز على أنها عملية حل المشكلات بقوله: (هو استخدام التفكير البشري بطريقة منظمة لمعالجة المشكلات التي لا توجد حلول لها)، أما إيتلوي، فعرفه بدلالة التقصي الدقيق للشواهد قائلاً: (العلم هو أسلوب للدراسة يمكن عن طريقه التوصل إلى حل لمشكلة معينة، من خلال الفحص الشامل والدقيق لجميع الحقائق التي يمكن التحقق منها، من الممكن إيجاد حل لمشكلة معينة [٢].

في حين عرفه الدكتور خالد المعيني من منظور تحليل الظواهر بالقول: (عملية منظمة لاكتشاف الحقائق من خلال تحليل ظواهر ومشاكل الحياة بهدف معالجتها خدمة للإنسان)[٣]، أما توصيف المعرفة بالمنهج أو البحث العلمي فيعرف بأنه: (محاولة لاكتشاف المعرفة والتحقق منها وتقديمها بذكاء بما يتناسب مع الحضارة)، وعلى هذا الأساس يمكن تصنيف البحث العلمي حسب منظمة اليونسكو إلى قسمين:

أ-البحث النظري: أي نشاط بحثي موجه نحو زيادة المعرفة أو اكتشاف نشاط جديد من دون تطبيق محدد، أي بالاعتماد على الفرضيات والمبررات في الإطار النظري فقط.

ب-البحث التطبيقي: أي نشاط بحثي موجه لزيادة المعرفة أو اكتشاف علمي جديد في مجال تطبيقي، بمعنى، محاولة تطبيق الفرضيات على المستوى العملي، وتحويل الأفكار إلى واقع سواء كانت عامة أم نظرية.

وإن نقطة الشبه والاتصال بين التكنولوجيا والعلم هي أن الأولى تستفيد من الثانية بالاكتشافات العلمية، وأنها هي من تطور العلم في إثبات الحقائق، وأن العلم مطبق من أجل الارتقاء بالتكنولوجيا، ومقومات العلم ومصادر قوته تستمد من التكنولوجيا.

أما التمييز بينهما (العلم والتكنولوجيا) فيأتي من خلال التشديد على أن العلم يحاول طرح سؤال: الهدف من العلم هو تلبية المتطلبات الفردية بمعنى أنها خاصية فردية للفرد نفسه، بينما تسعى التكنولوجيا جاهدة لمعالجة السؤال (كيف)، وهي النتيجة من خلال التركيز على العقل البشري

(١) العلم والتكنولوجيا والمجتمع، معن النقري، ط١، دار حازم للطباعة النشر، دمشق، سوريا، ٢٠٠٠، ص١٧.

(٢) العلاقات الإنسانية في الإدارة الحديثة، وليم جيفري جونيور، ط١، دار الكرنك، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٢٦.

(٣) الحافات الجديدة» التكنولوجيا وأثرها على القوة في العلاقات الدولية، خالد المعيني، المرجع سابق، ص٢١.

والفكر والبحث عن نظريات لشرح الظواهر الطبيعية، من خلال التركيز ومحاولة تحديد الجانب النظري والبحث العلمي حول الأداة النفعية التي يستخدمها الإنسان، بقصد معالجة حاجة المجموعة للمجتمع، استناداً إلى فكرة أن لكل شخص الحق في استخدامه لأنه مورد مشترك للجميع في حق الاستخدام[١].

وعلى الرغم من العلاقة الوثيقة بين كلاً من المصطلحين سواء على المستوى النظري أو العملي، فإن هذه العلاقة بين (العلم والتكنولوجيا) تتغير من مرحلة إلى أخرى حسب طبيعة المجتمع، فمع قيام الثورة الصناعية في القارة الأوروبية في القرن الثامن عشر، يواجهون الصناع صعوبة في متابعة التطورات التكنولوجية المتعلقة بهم هذا من جهة، كما أصبح التقدم العلمي والتقني غالباً يستبق التطور التكنولوجي في كثير من الأحيان من جهة أخرى.

ثانياً: علاقة التكنولوجيا بالمعرفة:

عندما يشير إلى المعرفة فإنه يشير إلى الناتج الفكري للعقل البشري الناتج عن التفكير والفكر، مع تقدم التكنولوجيا، لا سيما في مجالات الاتصالات وأجهزة الكمبيوتر، نمت أهمية المعرفة إلى الحد الذي أصبحت فيه من الأصول القيمة، ترجع هذه الأهمية إلى حقيقة أن المعرفة تهدف إلى ترجمة القيم إلى إنتاج ودمجها في الاقتصاد، حيث يتم تصنيفها كجزء من اقتصاد المعرفة، وتكمل التكنولوجيا والمعرفة بعضهما البعض، وبالتالي فإنهما متشابكان بإحكام.

ومن أجل معرفة هذه العلاقة التي تربط العلم بالمعرفة لا بدَّ من توضيح مفهوم المعرفة وأهم أنواعها، وإبراز خصائصها، فالمعرفة هي (الخبرة المكتسبة من خلال التجارب والاستيعاب) والمعرفة مصطلح يستخدم لوصف (حقائق وسلوكيات وخصائص باستخدام الإدراك)[٢]، بمعنى أن المعرفة هي الاستخدام الكامل للبيانات والمعلومات، في حين عرفها آخرون بالقول: (جميع العمليات العقلية للفرد، من الإدراك والتعلم والتفكير والحكم وهو يتفاعل مع عالمه الخاص)[٣].

وعرفها البعض الآخر بالقول أنها، (جميع الطرق التي تستخدمها المؤسسة لاكتشاف سلسلة السلوك المحتمل الشائعة بالفعل)، ويستنتج من ذلك أن المعرفة ترتبط بالفرد والإدراك، بمعنى أنه على المؤسسة أن تجد وسائل تكشف سلوك الأفراد، أو فهم إدراك الحقائق من خلال التفكير،

(١) التطور التكنولوجي والحرب، براء عبد القادر وحيد محمود، أطروحة مقدمة الى مجلس كلية العلوم السياسية جامعة النهرين لنيل شهادة الدكتوراه، بغداد، ٢٠١٠، ص٩.

(٢) إدارة المعرفة المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات، نجم عبود نجم، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨، ص٢٠.

(٣) تنظيم المنظمات دراسة في تطوير الفكر خلال مائة عام، مؤيد سعيد السالم، دار الكتاب الحديث، عمان، ٢٠٠٢، ص١٨٤.

أو اكتساب المعلومة والخبرات، وعلى أساس ذلك يمكن توضيح أهم خصائص المعرفة على النحو الآتي [١]:

١- قدرتها على التجديد، بمعنى أن المعرفة متجددة ولديها القدرة على التحديث والاستمرار في كل مكان وزمان حسب متطلبات المرحلة وبما يتم تغذيته من معلومات ومعارف.

٢- قدرتها على الحيازة، أي أن المعرفة يمكن امتلاكها من قبل الأشخاص مثلها مثل الممتلكات المادية المنقولة وغير المنقولة، على الرغم من أنها مجموعة من الأفكار مثل براءات الاختراع وحقوق المؤلف، والملكية الفكرية، وغيرها من المعارف.

٣- تتجذر المعرفة في عقل الفرد، مما يعني أنها حاضرة في فكر الإنسان وذهنه بشكل دائم ومستمر، ويمكن استرجاعها في أي وقت يحتاج إليها ويمكن أيضاً تطويرها.

٤- تتميز المعرفة بأنها دائمة ومستمرة، إذ إن الاستخدام المستمر للمعرفة لا يعرضها للنضوب أو النفاذ حتى لو استخدمها جميع الأفراد مع زيادة عدد المستخدمين.

٥- تتميز بإمكانية التخزين، حيث أن المعرفة لديها القدرة على تخزينها على شكل مستندات أو أقراص على الأجهزة الإلكترونية أو أية مستند، سواء أكانت المعلومات رسمية أم شخصية، بالشكل الذي يرغب فيه الفرد.

ومما سبق يمكنني القول إن المعرفة من خلال وضع قواعدها، تحاول المعرفة كشف النقاب عن المكونات الطبيعية وألغازها، وهناك علاقة وثيقة بينها وبين التكنولوجيا، كما يمكن الاستدلال مما سبق، بأنها أكثر شمولاً بمعنى أنه يشمل المعلومات العلمية وغير العلمية.

(١) استراتيجيات الإدارة المعرفية في منظمات الأعمال، حسين عجلان حسن، المكتبة الجامعية، عمان، ٢٠٠٨، ص٣٠.

المبحث الثاني

العلاقات الدولية وتأثرها بالتكنولوجيا

إن التفكير في العلاقات الدولية بالمعنى الحقيقي هو نتاج القرن التاسع، لكن هذا لا يعني أنها لم تكن موجودة قبل ذلك الوقت على العكس من ذلك، هناك نقص في الحاجة إليها بسبب الاكتفاء الذاتي وقلة التبادل التجاري بسبب المسافة، لكن هذا ينعكس في العلاقة بين الدول بعد أن شهد المجتمع الدولي ظهور حاجات للسلع والخدمات.

في الطبيعة وخاصة اكتشاف وسائل النقل وزيادة السكان وانتشار الاحتكار هذا يتطلب إيجاد علاقة تؤدي إلى التعاون بدلاً من الصراع [1].

وبناء على ما تقدم أعلاه سوف نقوم بتقسيم هذا المبحث الى مطلبين رئيسين هما على الشكل التالي: المطلب الأول: النظام الدولي الجديد في العلاقات الدولية، أما المطلب الثاني جاء بعنوان: النظام العالمي الجديد في العلاقات الدولية.

المطلب الأول: النظام الدولي الجديد في العلاقات الدولية

بسبب تطور العلاقات الدولية، وظهور تبادل السلع والخدمات، واكتشاف وسائل النقل، وزيادة عدد السكان، ورغبة معظم الدول في إيجاد نظام تعاون متبادل بدلاً من الصراع، وإيجاد حلول للأزمات الدولية بدلاً من اللجوء إلى الحروب لحل الأزمات، كل ذلك أدى إلى ظهور فكرة العلاقات الدولية.

أولاً: تطور النظام الدولي:

بدأ التاريخ الحديث للمنظمات الدولية بعد الثورة الصناعية الأوروبية والثورة الفرنسية، بمفهوم السيادة كجوهر، وهو النواة الأولى لظهور النظام الدولي في الحقيقة. وعلى هذا الأساس يمكن للمنظمات الدولية القول بأنها مرت بعدة مراحل أهمها:

١- المرحلة الأولى: هذه المرحلة بعد نهاية النهضة الأوروبية وهيمنة الرأسمالية التجارية، ومفهوم الدولة القومية الحديثة هو مجتمع دولي قائم على مبادئ وأهداف حماية حقوق الدول الأعضاء،

(١) العلاقات الدولية في عصر التكنولوجيا الرقمية تحولات عميقة، عبد القادر ذنون واخرون، ط١، مسارات جديدة، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، ٢٠٢١، ص٧٨.

وضعت حداً للنظام الاقطاعي واستبداد الملوك، وأعطت معنى آخر لمفهوم الدولة القومية، من خلال إقرار مبادئ المساواة وعدم التدخل وسيادة الدولة والتركيز على الهوية تحقق السلام ورُفضت الحرب، تلتها المعاهدات التي كان لها تأثير ملحوظ على توطيد العلاقات بين الدول، وأبرزها معاهدة فيينا (١٥١٨)، ومعاهدة أوترخت (١٧١٣)، ومؤتمر برلين (١٨٧٨) ومؤتمر لاهاي (١٨٠٧٩) لتنظيم شؤون الحرب[١].

شهدت المرحلة الأولى ظهور نظام متعدد الأقطاب ذو طبيعة أوروبية يركز على أفكار السيادة والقومية، حيث شهدت أوروبا استقرارًا سياسيًا واقتصاديًا بينما فرضت الأمم المتحدة نفسها على العزلة الدولية استمر هذا الأمر حتى اندلا ع الحرب العالمية الأولى.

تضمنت هذه المرحلة أيضًا إنشاء قوانين للنظام الدولي، وتدوين القواعد القانونية من خلال معاهدة وستفاليا، التي جعلت قواعد القانون الدولي ملزمة ويمكن تحقيق ذلك من خلال سن التصويت ويتم النظر إلى القواعد المتفق عليها.

٢- المرحلة الثانية (الفترة ما بين الحربين العالميتين): من بداية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ حتى توقيع معاهدة فرساي عام ١٩١٩ وانتصار الولايات المتحدة[٢]، بعد الحرب، واصل المجتمع الدولي جهوده لإعادة تنظيم المنظمات الدولية، معلنا أن عصبة الأمم هي أول منظمة دولية تسعى لتحقيق وتعزيز التعاون الدولي وضمان السلم والأمن الدوليين، وهو ما يعتبر علامة على المنظمة الدولية الأساسية الأولى انتهت هذه المرحلة بفشل العصبة في أداء مهمتها واندلا ع الحرب الثانية (١٩٣٩)[٣].

على الرغم من صعوبة هذا الأمر في هذه المرحلة، إلا أنه اللب الأول في تدوين قواعد القانون الدولي، والذي يتميز بمزايا، وهي:

أ - تحول العلاقات الدولية من العلاقات الأوروبية إلى العلاقات الدولية الشاملة.

ب - تتميز هذه المرحلة بحالة من التعددية المتطرفة.

ج- هذه بداية جديدة لترسيخ مبادئ القانون الدولي وخاصة مبدأ السيادة وموجة استقلال جديدة لمعظم دول العالم الثالث.

د- البداية الأولى لمرحلة تدوين قواعد القانون الدولي المعتمدة لدى جميع الدول.

٣- المرحلة الثالثة (فترة الحرب الباردة): في هذه المرحلة، ظهر المعسكر الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة والمعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي كقوتين رئيسيتين في النظام الدولي

(١) المنظمات الدولية، فخري رشيد المهنا، ط١، دار العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، مصر، ٢٠٠٧، ص٨.

(٢) تاريخ العلاقات الدولية، سعد حقي توفيق، بحث مقدم الى جامعة بغداد، وزارة التعليم الغالي والبحث العلمي، العراق، ٢٠٠٩، ص٢٣.

(٣) قانون التنظيم الدولي، صلاح الين عامر، الطبعة السابعة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢٠، ص١٨.

خارج الإطار الأوروبي، وظهرت أيديولوجيتان متعارضتان، لكل منهما مزاياها الخاصة فلسفات محترمة حتى وصلت الأمور إلى نقطة العداء الظاهر من خلال الاختلافات الأيديولوجية وانعدام الثقة والخوف والكراهية.

وينعكس ذلك في العلاقة بين الجانبين، والتي يمكن ملاحظتها من خلال خصائص مرحلة الحرب الباردة:

أ - العالم موزع بين قطبين مركزيين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، كل منهما يتبنى أيديولوجية تؤثر على جزء من العالم جغرافيا أو اقتصاديا أو أيديولوجيا.

ب- دول حول العالم تدور حول المعسكر الاشتراكي والمعسكر الرأسمالي، ويفتقر الطرفان إلى التجانس في المصالح والتوافق، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار الدولي.

ج- تنافس شرس بين فصيلين يسعيان إلى زيادة قوتهما على حساب الآخر ومحاولة جذب معظم الدول إلى جانبهما [١].

د - يمتلك الطرفان أسلحة نووية، والتي بدورها تحول الوضع من ميزان قوى تقليدي إلى ميزان رعب نووي.

٤_ المرحلة الرابعة: (فترة ما بعد الحرب الباردة): شهدت هذه المرحلة ظهور عالم أحادي القطب بقيادة الولايات المتحدة، وحكم الأمن الجماعي في إطار الأمم المتحدة، وتفكك الاتحاد السوفيتي السابق عام ١٩٩٠، مما أدى إلى ظهور مفهوم جديد غير مألوف.

ثانياً: النظام الدولي الجديد:

يعتبر النظام الدولي الجديد بداية لمرحلة جديدة في مستوى السيطرة والسيطرة من قبل القوى العظمى، حيث جاء مفهوم النظام الدولي الجديد بعد انتهاء وانهيار الحرب حيث كان الهدف من النظام الدولي الجديد للاتحاد السوفييتي تقسيم العالم إلى قطبين، يشمل القطب الأول الدول الأكثر سيطرة في العالم، بينما يشمل القطب الثاني الحلفاء والدول الصغيرة ويسعى إلى قمع دور الأفراد في المجتمع الدولي [٢]، بهدف الهيمنة الأمريكية على العالم، وإلغاء دور الأمم المتحدة، وإرساء قواعد دولية جديدة، والسيطرة على السياسة الدولية بما يتماشى مع مصالحها، تتوافر الشروط التالية: [٣]:

(١) العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات، علي عودة العقابي، ط١، مكتبة نور، بغداد، العراق، ٢٠١٠، ص١٠٠.

(٢) النظام الدولي الجديد في مستقبل العلاقات بعد انتهاء الحرب الباردة، سعد حقي توفيق، ط١، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٠، ص٧٨.

(٣) دراسة في فلسفة كأنماط سياسية، محمود السيد أحمد، ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٩، ص٣٣.

١- أن يكون لديك قواعد قانونية دولية تتماشى مع طبيعة حوكمة الدولة للعلاقات الدولية، الأمر الذي يتطلب إعادة تعديل بعض القواعد الدولية التقليدية.

٢- وجود أشخاص من القانون الدولي بخلاف الدول أو المنظمات الدولية، مثل الاعتراف بالشركات الرأسمالية الكبيرة والمنظمات غير الحكومية.

٣- ربط النظام العالمي بالقضايا التي أصبحت من قضايا الرأي العام العالمي وخاصة الأمن والبيئة والديمقراطية والحرية.

٤- الترويج لأفكار وقيم وثقافات جديدة مختلفة عن الماضي ومحاولة تبريرها بقضايا الإرهاب والتطرف والهيمنة العنيفة.

٥- استبدال الأسماء بأسماء أخرى لها مفهوم ومبررات تتناسب مع الوضع، مثل استبدال أسماء العالم الثالث بدول في جنوب آسيا وغرب آسيا وشمال إفريقيا في الشرق الأوسط.

السمة الأبرز للنظام الدولي الجديد هي جانبه الفكري، الذي يركز على عدد من المقترحات، أبرزها: (نهاية التاريخ)، (صراع الحضارات) و (الفوضى الخلاقة)، في محاولة لترسيخ هيمنة القيادة الغربية (الفكر) يرى الأطروحة (نهاية التاريخ) على أنها احتفال بالفلسفة القائلة بأن الصراع أمر لا مفر منه، ويؤكد الحاجة إلى الضعفاء من خلال تبرير محاولة تصوير الولايات المتحدة على أنها المنقذ.

بالإضافة الى أن تحقيق الأهداف، بما في ذلك: إخضاع دول الجنوب الفقيرة لتأثير الفكر الليبرالي الغربي والتاريخ البشري، ومحاولة إنهاء الحضارة والتاريخ الوطني والاعتراف بالحضارة الأمريكية التي قطعها التاريخ، وإعطاء الدول الأخرى، وعلى وجه الخصوص، العدوان ويصف إرهاب الدولة الإسلامية الولايات المتحدة بأنها راعية للديمقراطية والسلام[1].

أما (نظرية صراع الحضارات) فتنص على أن مثل هذا الوضع سيؤدي إلى انهيار السيادة والدولة، ومن ثم محاولات إعادة ترتيب الدولة والشعب وفق الأفكار الجديدة للحضارة الغربية التي طورتها الدولة.

المطلب الثاني: النظام العالمي الجديد في العلاقات الدولية

النظام العالمي الجديد هو مصطلح ظهر في مجال العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، والنظام العالمي الجديد يعني ظهور وحدات دولية أخرى إلى جانب الدولة، بما في ذلك المؤسسات المالية والتجارية، والتهميش في العلاقات الدولية لا تعتبر رأس العلاقات الدولية مكانة الدولة من

(١) الطريق إلى صدام الحضارات مع دراسة لتاريخ الصراع في العالم، عبد أنور محمود زناتي، ط١، مكتبة الانجلو المصرية، مصر، ٢٠٠٦، ص٨٣.

حيث رأس المال وفرض المؤسسات النقدية وشروط الشركات على الدولة والتركيز على إيجاد آليات اقتصادية مستقلة جديدة واستبعاد النفوذ العسكري[١].

أولاً: خصائص النظام العالمي الجديد[٢]:

١- الشمول: تظهر أنماط جديدة من العلاقات التجارية والثقافية والسياسية، مما يؤدي إلى تغييرات في أنظمة القيم الاجتماعية وزيادة الطلب.

٢- عدم التجانس: وهذا يعني وجود مجموعة من الوحدات السياسية تنتمي إلى أيديولوجيات وقيم مشتتة تؤدي في كثير من الأحيان إلى صراع بينها، ينعكس في طبيعة العلاقات التي تؤدي إلى عدم التجانس والمساواة بين أعضاء النظام الدولي.

٣- التفاعل بين الوحدات: لقد ارتبط العالم بثورة مذهلة في مجال الاتصالات، حيث أصبح من المستحيل أن تكون في جانب الوحدة بسبب الحاجة والرغبة في التواصل، التعاون والمشاركة من أبرز سمات العصر.

٤- عدم وجود سلطة دولية: لا يملك المجتمع الدولي سلطة مركزية لتطبيق اللوائح، فحتى العمل الذي يتم في إطار المنظمات الدولية يخضع لإرادة السيادة الوطنية.

ثانياً: أهم الوحدات الدولية التي ظهرت في النظام العالمي الجديد[٣]

١- المنظمات الدولية: تعرف المنظمات الدولية بأنها: كيانات قانونية ذات إرادة ذاتية، مصممة لرعاية المصالح المشتركة بين الدول على المستوى الدولي، والاعتراف بأن منظمة دولية عضو في القانون العام الدولي يعني أن يتمتع بجميع الحقوق والامتيازات من حيث الشخصية القانونية، جادل العديد من المفكرين بأن المنظمات الدولية بجميع أشكالها وأغراضها لعبت دورًا مهمًا في تطوير العلاقات الدولية من خلال:

أ- مكان تلتقي فيه دول العالم على أساس عضوية المنظمة وتطرح أسئلة مهمة وتناقشها بطريقة تجد الحلول المناسبة للمشاكل المعقدة، بحيث يشير إلى حل المشكلات في مجال التهديدات للسلم والأمن الدوليين بين الدول على أساس مبادئ حظر العدوان.

---

(١) حرب الخليج أوهام القوة والنصر، محمد حسنين هيكل، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٠، ص٦٠.

(٢) النظام الدولي الجديد في مستقبل العلاقات بعد انتهاء الحرب الباردة، سعد حقي توفيق، المرجع السابق، ص ٦٣-٦٥.

(٣) الفوضى الخلاقة - استراتيجية السياسة الخارجية الأميركية لمائة سنة قادمة، بهاء الدين الخاقاني، مكتبة الخاقاني بغداد، ٢٠١٣، ص ١٤٤.

ب- عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والتسوية السلمية للنزاعات [١].

ت- أداة لصياغة قواعد وأنظمة القانون الدولي من خلال الامتثال للمعاهدات والاتفاقيات التي يبرمها، لتصبح أحد المراجع التي يعتمد عليها وأحد مصادر القانون الدولي.

ث- محاولات إعادة تفسير مفهوم السلم والأمن الدوليين وتحديد التحديات التي تهدده وتعزيز الإجراءات الدولية من خلال العمل بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة [٢].

٢- شركة متعددة الجنسيات: شركة مكونة من جنسيات متعددة، يغطي نطاق أعمالها معظم دول العالم، ويقع مقرها الرئيسي في بلدها الأم، ولها تأثير كبير على معظم دول العالم يعود تاريخ تعدد الشركات إلى الثورة الصناعية.

تشكيل مثل هذه الشركات لضمان تدفق الموارد الأولية اللازمة لمنتجاتها، وزيادة نسبة الإيرادات والأرباح، وخلق روح تنافسية وفقا للنظام الرأسمالي، لتوفير المناخ المناسب لأنشطتها، وعلى نفس الوقت لتزويدهم بدعم قوي في هذا الوقت.

وتعد شركات ربحية تركز على رأس المال الخاص وتؤكد على الأفكار الرأسمالية تتميز بحجمها وتنوع الأنشطة والموارد وهي أيضًا شركات خاصة متعددة الجنسيات لها فروع في جميع دول العالم وتتحرك بحرية في النظام الدولي لأنها تمثل توزيعًا جغرافيًا واسعًا وتعددية ثقافية، هي مؤسسات غير حكومية هادفة للربح تتمتع بشخصية قانونية مستقلة عن الدولة، ولها مقرات (شركات أم) وفروع في جميع أنحاء العالم، وتسعى جاهدة لاحتكار التكنولوجيا المتقدمة والفوائد الاقتصادية وسرعة الاستجابة لضمان أرباح ضخمة، ومن خلال المهنية قواعد العولمة تعتمد على الخطط الاستراتيجية المستقبلية لها أولويات واحتياجات لبعض المشاريع والخدمات [٣].

٣- العولمة: وتعني: تسريع التكامل الاقتصادي من خلال تدفق رأس المال والتجارة ونقل التكنولوجيا والوعي بالانكماش بحد ذاته والاستخدام المتزايد لمصطلح العولمة مع الثورة التكنولوجية التي يشهدها العالم اليوم بتغيرات جذرية في الثقافة والإعلام والاتصال يشير إلى الوقت والضغط سرعة الوقت هي التغلب على الحواجز التي تعيق التواصل البشري [٤].

---

(١) الإرهاب والقوى الناعمة والأداء الدبلوماسي تحليل عوامل الارتباط والتأثير، علي حسين حميد، مجلة دراسات دولية، العدد ٧٢، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠١٧، ص ٧٣-٧٢.

(٢) أثر التحولات الدولية على مفهوم السيادة الوطنية، محمد بوبش، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص٦٦.

(٣) المعلوماتية والحروب الحديثة - دراسة حالة الحرب الأمريكية على العراق عام٢٠٠٣، رياض مهدي عبد الكاظم، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، المجلد١١، العدد ٢٩، واسط، العراق، ٢٠١٥، ص ١٣٣.

(٤) العولمة من منظور ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال وآليات حراكها في الوطن العربي، ثامر كامل محمد،

وهو بذلك يؤدي إلى ظهور اتجاهين: الأول، ترابط المجتمعات التعددية، والثاني: انتشار مفهوم العولمة المؤسسية على نطاق عالمي، سواء على مستوى العلم أو المال أو الاتصال، بسبب النظرية لا تزال الفروق بين الممارسة والتقارب بين هذين الاتجاهين غير واضحة الآثار الإيجابية والسلبية للجنة السيادة الوطنية: التركيز على السوق العالمية لاحتلال البلاد، وإضعاف دور الدولة في المنطقة، واستخدام وسائل الإعلام للتأثير على الرأي العام، والضغط على الوحدات الدولية النشطة، وخلق قوى مهيمنة إقليمية لتصبح حلفاء لها.

مجلة العلوم السياسية، العدد٣٧، بغداد، العراق، ٢٠١٤، ص ٦٥.

الخاتمة

تبين في نهاية هذا البحث إن التكنولوجيا تعتمد بشكل عام على عناصر أساسية تتضمن أغلبها التركيز على الجانب المادي والاستخدام العلمي، والتي لا يمكن أن تكون تكنولوجيا من دونها، وأهم تلك العناصر هي: (الأدوات، طرق العمل، والعلم، والقدرة على الابتكار).

حيث إن مفهوم التكنولوجيا يرتبط ويتداخل مع مجموعة من المفاهيم الأخرى والتي تشكل مجالاً علمياً للدراسة الوصفية الدقيقة، ومن أجل إعطاء وصف علمي دقيق للتكنولوجيا فلا بدَّ من تمييزها عن المصطلحات الأخرى، التي تتداخل وتتشارك معها ببعض الصفات والخصائص.

ومع نهاية الحرب الباردة كان لرسم الملامح النظام الدولي الجديد أهمية كبيرة من خلال امتلاكه لمؤسسات فاعلة قادرة على إدارة التفاعلات فيه، إذ قلصت التكنولوجيا من تأثير الفواعل التقليدية مما ساهم في تنامي البعد العالمي في العلاقات الدولية وصعود فواعل أخري من غير الدول، أصبح من طبيعي أن ينشأ وضع جديد يتجاوز النظام الدولي ويتعداه إلى نظام عالمي جديد.

وفي نهاية هذا البحث توصلت إلى العديد من النتائج والتوصيات التي سأوردها فيما يلي:

أولاً: النتائج:

١. أصبح التطور التكنولوجي مفتوح النهايات، ولم يعد يتقيد بحدود تحد من امكانية استمراره، بعد أن انتقلت التكنولوجيا من مرحلة الاكتشاف عن طريق الصدفة أو بدافع الحاجة، إلى مرحلة التصميم والابداع.

٢. التكنولوجيا ظاهرة جديدة، وما رافقها من اختراعات هائلة، غيرت معالم الحياة اتسمت بالتسارع كان لها الأثر الكبير في خلق نمط من العلاقات غير المألوفة وعلى مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية، والتي كان لها أثر مباشر على القواعد القانونية والعلاقات الدولية.

ثانياً: التوصيات:

١- لا بد من فقهاء القانون الدولي من العمل على خلق وعي قانوني جديد يتم من خلاله توضيح القواعد التقليدية والحاجة إلى آلية جديدة لقواعد معاصرة، وتثقيف الأفراد بضرورة التمييز بين المبادئ والقواعد التقليدية والمعاصرة، وبما يضمن واقع قانوني ضامن لحقوق الجميع.

٢- بات من الضروري استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل واسع وفعال في الممارسات الدبلوماسية على جميع المستويات، ذلك لأن التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات أجبر الوحدات الدولية لإحداث تغييرات أساسية في الطرق التقليدية للممارسات والوظائف الدبلوماسية وكذلك الهياكل التقليدية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب القانونية:

١. التكنولوجيا الرقمية وتطبيقاتها، إبراهيم عبدلله البلطان، ط١، دار الشروق للنشر والتويع، مصر، ٢٠١٣.

٢. القوة في الفضاء السرياني، أنديرا عراجي، ط١، دار ميرزا للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ٢٠١٩.

٣. الفوضى الخلاقة – استراتيجية السياسة الخارجية الأميركية لمائة سنة قادمة، بهاء الدين الخاقاني، مكتبة الخاقاني بغداد، ٢٠١٣.

٤. استراتيجيات الإدارة المعرفية في منظمات الأعمال، حسين عجلان حسن، المكتبة الجامعية، عمان، ٢٠٠٨.

٥. إشكالية الثقافة التكنولوجية وجاهزية التعليم الإلكترونية ومقرراته، حسيني وليد وآخرون، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، ٢٠١٩.

٦. الحافات الجديدة التكنولوجيا وأثرها على القوة في العلاقات الدولية، خالد المعيني، ط١، دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، ٢٠٠٩.

٧. النظام الدولي الجديد في مستقبل العلاقات بعد انتهاء الحرب الباردة، سعد حقي توفيق، ط١، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٠.

٨. قانون التنظيم الدولي، صلاح الين عامر، ط٧، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢٠.

٩. العلاقات الدولية في عصر التكنولوجيا الرقمية تحولات عميقة، عبد القادر ذنون واخرون، ط١، مسارات جديدة، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، ٢٠٢١.

١٠. الطريق إلى صدام الحضارات مع دراسة لتاريخ الصراع في العالم، عبد أنور محمود زناتي، ط١، مكتبة الانجلو المصرية، مصر، ٢٠٠٦.

١١. تكنولوجيا المعلومات، علاء عبد الرزاق السالمي، ط١، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠.

١٢. العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات، علي عودة العقابي، ط١، مكتبة نور، بغداد، العراق، ٢٠١٠.

١٣. القانون الدولي لحقوق الانسان في ظل العولمة، عماد خليل ابراهيم، ط١، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١٢.

١٤. المنظمات الدولية، فخري رشيد المهنا، ط١، دار العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة،

مصر، ٢٠٠٧.

١٥. أثر التحولات الدولية على مفهوم السيادة الوطنية، محمد بوبش، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦.

١٦. حرب الخليج أوهام القوة والنصر، محمد حسنين هيكل، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٠.

١٧. دراسة في فلسفة كأنماط سياسية، محمود السيد أحمد، ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٩.

١٨. العلم والتكنولوجيا والمجتمع، معن النقري، ط١، دار حازم للطباعة النشر، دمشق، سوريا، ٢٠٠٠.

١٩. تنظيم المنظمات دراسة في تطوير الفكر خلال مائة عام، مؤيد سعيد السالم، دار الكتاب الحديث، عمان، ٢٠٠٢.

٢٠. إدارة المعرفة المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات، نجم عبود نجم، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨.

٢١. تدويل الدساتير الوطنية، هيلين تورار، ترجمة: باسيل يوسف بجك، ط١ منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٠.

٢٢. العلاقات الإنسانية في الإدارة الحديثة، وليم جيفري جونيور، ط١، دار الكرنك، القاهرة، ٢٠٠٠.

ثانياً: المجلات القانونية:

١. العولمة من منظور ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال وآليات حراكها في الوطن العربي، ثامر كامل محمد، مجلة العلوم السياسية، العدد٣٧، بغداد، العراق، ٢٠١٤.

٢. المعلوماتية والحروب الحديثة - دراسة حالة الحرب الأمريكية على العراق عام٢٠٠٣، رياض مهدي عبد الكاظم، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، المجلد١١، العدد ٢٩، واسط، العراق، ٢٠١٥.

٣. تاريخ العلاقات الدولية، بحث مقدم الى جامعة بغداد، سعد حقي توفيق، وزارة التعليم الغالي والبحث العلمي، العراق، ٢٠٠٩، ص٢٣.

٤. الإرهاب والقوى الناعمة والأداء الدبلوماسي تحليل عوامل الارتباط والتأثير، علي حسين حميد، مجلة دراسات دولية، العدد ٧٢، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠١٧.

ثالثاً: الرسائل والأطاريح الجامعية:

١. تقانة المعلومات وإدارة المعرفة وأثرها في الخيار الاستراتيجي، إبراهيم محمد حسن، أطروحة مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية لنيل شهادة الدكتوراه، بغداد، ٢٠٠٧.

٢. التطور التكنولوجي والحرب، براء عبد القادر وحيد محمود، أطروحة مقدمة الى مجلس كلية العلوم السياسية جامعة النهرين لنيل شهادة الدكتوراه، بغداد، ٢٠١٠.

٣. التغيير التكنولوجي واشكالية التنافس على المستوى الدولي، سرمد عبد الستار امين العبيدي، أطروحة مقدمة الى مجلس كلية العلوم السياسية جامعة النهرين لنيل شهادة الدكتوراه، بغداد، ٢٠٠٠.

List of sources and references:

First: Legal books:

1. Digital technology and its applications, Ibrahim Abdullah Al-Baltan, 1st edition, Dar Al-Shorouk for Publishing and Distribution, Egypt, 2013.

2. Power in the Syriac Space, Indira Araji, 1st edition, Dar Mirza for Printing, Publishing and Distribution, Egypt, 2019.

3. Creative Chaos - American Foreign Policy Strategy for the Next Hundred Years, Bahaa al-Din al-Khaqani, Al-Khaqani Library, Baghdad, 2013.

4. Knowledge management strategies in business organizations, Hussein Ajlan Hassan, University Library, Amman, 2008.

5. The problem of technological culture and readiness for electronic education and its courses, Hosseini Walid and others, Arab Democratic Center, Berlin, Germany, 2019.

6. "New Edges" Technology and its Impact on Power in International Relations, Khaled Al-Muaini, 1st edition, Dar Kiwan for Printing, Publishing and Distribution, Syria, 2009.

7. The New International Order in the Future of Relations After the End of the Cold War, Saad Haqqi Tawfiq, 1st edition, Al-Dar Al-Ahliyya for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 2000.

8. International Organization Law, Salah El-Ain Amer, 7th edition, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 2020.

9. International relations in the era of digital technology: profound transformations, Abdul Qader Thanoun and others, 1st edition, New Paths, Academic Book Center, Amman, Jordan, 2021.

10. The Road to the Clash of Civilizations with a Study of the History of Conflict in the World, Abd Anwar Mahmoud Zanati, 1st edition, Anglo-Egyptian Library, Egypt, 2006.

11. Information Technology, Alaa Abdul Razzaq Al-Salmi, 1st edition, Dar Al-Mahraj for Publishing and Distribution, Amman, 2010.

12. International relations, an analytical study in origins, origins, history and theories, Ali Odeh Al-Uqabi, 1st edition, Nour Library, Baghdad, Iraq, 2010.

13. International human rights law in light of globalization, Imad Khalil Ibrahim, 1st edition, Zain Legal Publications, Beirut, 2012.

14. International Organizations, Fakhri Rashid Al-Muhanna, 1st edition, Dar Al-Atak Book Industry, Cairo, Egypt, 2007.

15. The impact of international transformations on the concept of national sovereignty, Muhammad Boubesh, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2006.

16. The Gulf War: Illusions of Power and Victory, Mohamed Hassanein Heikal, Al-Ahram Center for Strategic and Political Studies, Cairo, Egypt, 2000.

17. A Study in Philosophy as Political Types, Mahmoud Al-Sayyid Ahmed, 1st edition, Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, Cairo, 2019.

18. Science, Technology and Society, Maan Al-Naqri, 1st edition, Hazem Publishing House, Damascus, Syria, 2000.

19. Organization of Organizations: A Study in the Development of Thought over a Hundred Years, Muayyad Saeed Al-Salem, Dar Al-Kitab Al-Hadith, Amman, 2002.

20. Knowledge Management Concepts, Strategies and Operations, Najm Aboud Najm, Al-Warraq Publishing and Distribution Foundation, Amman, 2008.

21. The Internationalization of National Constitutions, Helen Tourar, translated by: Basil Youssef Bajk, 1st edition, Al-Halabi Legal Publications, Beirut, 2010.

22. Human Relations in Modern Management, William Jeffrey Jr., 1st edition, Dar Al-Karnak, Cairo, 2000.

Second: Legal journals:

1. Globalization from the perspective of the information and communication technology revolution and the mechanisms of its movement in the Arab world, Thamer Kamel Muhammad, Journal of Political Science, Issue 37, Baghdad, Iraq, 2014.

2. Informatics and Modern Wars - A Case Study of the American War on Iraq in 2003, Riyad Mahdi Abdel Kadhim, Wasit Journal for the Humanities, Volume 11, Issue 29, Wasit, Iraq, 2015.

3. History of International Relations, research submitted to the University of Baghdad, Saad Haqqi Tawfiq, Ministry of Education and Scientific Research, Iraq, 2009, p. 23.

4. Terrorism, soft powers, and diplomatic performance, analysis of the factors of connection and influence, Ali Hussein Hamid, Journal of International Studies, No. 72, Center for International Studies, University of Baghdad, Baghdad, 2017.

Third: University theses and dissertations:

1. Information technology and knowledge management and its impact on strategic choice, Ibrahim Muhammad Hassan, a thesis submitted to the College of Administration and Economics at Al-Mustansiriya University to obtain a doctorate degree, Baghdad, 2007.

2. Technological development and war, Baraa Abdul Qadir Waheed Mahmoud, a thesis submitted to the Council of the College of Political Science, Al-Nahrain University to obtain a doctorate degree, Baghdad, 2010.

3. Technological change and the problem of competition at the international level, Sarmad Abdul Sattar Amin Al-Obaidi, a thesis submitted to the Council of the College of Political Science, Al-Nahrain University to obtain a doctorate degree, Baghdad, 2000.